

وتعتبر الضرورات الاقليمية، والمساحات المطلوبة للمستعمرات السكانية، وجاذبية الاراضي الصالحة للزراعة والموارد التعدينية وموارد المياه، ودرجة الاتصالات المتبادلة بين الدول، سواء أصديقة كانت أو عدوة، كقوى يمكن لها، من خلال التركيبات المختلفة، ان تصنع عملية تحديد الحدود الاقليمية.

وحيثما تتواجد خطوط الحدود ضمن مناطق الحدود، يصبح لخصائص توزيع السكان أهمية سياسية. ففي المناطق الخالية من السكان، تكون مشاكل تعديل الحدود قليلة بصفة عامة (ومن هنا أهمية تعمير سيناء من وجهة النظر المصرية)، بينما تصبح المناطق التي يتواجد فيها سكان مصدراً لتواترات كبيرة.

وتقسم اسرائيل الحدود، بصفة عامة، الى أربعة أنواع، هي: خطوط حدود موجودة من قبل، وخطوط حدود في مراحل تالية، وخطوط حدود مفروضة بالقوة، وخطوط حدود مرسومة طبقاً لثقافات موحدة (أو مفروضة بالقوة - وموجودة من قبل).

ويعرّف علماء الجغرافيا «خطوط الحدود الموجودة من قبل» بأنها الخطوط التي رسمت قبل وجود سكان مستقرين في المنطقة، والتي تخلق فيما بينهم أرضية ثقافية موحدة، و«خطوط الحدود في مراحل تالية» بأنها الخطوط التي ترسم بعد وجود الارضية الثقافية الموحدة، و«خطوط الحدود المفروضة بالقوة» بأنها الخطوط التي ترسم دون الوضع في الاعتبار الارضية الثقافية الاصلية الموحدة.

وقد أضافت اسرائيل الى ذلك نوعاً رابعاً من الحدود يتلاءم مع أهدافها في التوسّع والاستيلاء على أراض جديدة هو «خطوط الحدود المرسومة طبقاً للارضية الثقافية الموحدة» والتي تبرز نتيجة للحروب، ونتيجة لاخلاء منطقة ما من السكان، أو تسكين منطقة ما بسكان جدد، ومن هنا يأتي تهجير اليهود السوفيات الى القدس والاراضي العربية المحتلة، خاصة في منطقتي الضفة الفلسطينية والجولان.

وبذا، فقد وظفت اسرائيل أنواع الحدود المختلفة لخدمة غايتها «القومية»، مستخدمة، في ذلك، المثلث الاستراتيجي الشهير الذي تقوم أضلاعه على: «القوة» كوسيلة، و«التوسّع وفرض الامر الواقع» كأسلوب، و«عمليات التهجير» كسبيل، لتوسيع رقعة اسرائيل الحالية، وصولاً الى تحقيق هدف انشاء «اسرائيل الكبرى».

الحدود في الصراع العربي - الاسرائيلي

تعتبر اسرائيل ان الموضوعات المتشابهة للسيادة والاراضي، في الصراع العربي - الاسرائيلي، موضوعات معقدة، نظراً الى التغيرات في المواقف، والسياسات المتبعة للطرف المتصارعة. وتدعي اسرائيل بأنها، في العام ١٩٤٧، كانت مستعدة لأن تسلّم للسيادة العربية أجزاء من فلسطين، ومستعدة لقبول تدويل القدس، في مقابل اقامة دولة يهودية ذات ارتباطات فدرالية مع الدولة الفلسطينية؛ وانها كانت مستعدة، بين العامين ١٩٤٧ و١٩٦٧، للاعتراف بالسيادة الاردنية على الضفة الفلسطينية، وبالاذعان للتقسيم المستمر للقدس، في مقابل توقيع اتفاقية سلام مع العرب؛ كما انها مستعدة، في الوقت الحالي، للتفاهم في موضوع التسوية الاقليمية، على الرغم من ان انصار انشاء «اسرائيل الكبرى» لهم اليد الطولى؛ وفي جميع الظروف، فسوف تحتفظ اسرائيل بأجزاء كبيرة من الاراضي المحتلة لصالح تحقيق «الأمن الاسرائيلي».